الاستمرار ممكن اصلا بل ممتنع ولا يلزم من هذا ان يكون ذلك الشئ
من قبيل الممتنعات دون الممكنات لان الممتنع هو الذي لا يقبل الوجود
بوجه من الوجوه هذا هو المسطور في كتب القوم الي هنا كلامه وقد
تبين من قوله لان الممتنع هو الذي لا يقبل الوجود بوجه من الوجوه فساد
ما تقدم من قوله ولو جوزنا كون الشئ الواحد ممكن في زمان ممتنع
في زمان آخر لجاز الانقلاب من الامتناع الذاتي الي الوجوب الذاتي
فكلام الشارح الفاضل ايضا لا يخلو عن الاضطراب والله اعلم بالصواب
ومن رام زيادة تفصيل في هذا الباب فليطلبها من رسالتنا المعمولة
في تحقيق المسئلة المنقولة وفي الحواشي علقناها علي تهافت الفلاسفة قال
صاحب المواقف والخصم يعني المنكر لجواز اعادة المعدوم يدعي الضرورة
تارة ويلتجئ الي الاستدلال اخري ويرد عليه انهم لا يدعون الضرورة
في اصل المدعي بل يدعونها في مقدمات دليله حيث يقولون انا لو اعا د ن
المعدوم لم يمتنع اذ علي تقدير وقوعها يلزم تخلل العدم بين الشئين
ونفسه واللازم باطل بالضرورة واما ما ذكره ثانيا فقبل وقوفه
نقل الادلة حيث ذكره في ابكار الافكار وجوابهم في مقام المعارضة
لوجوه فمن قال في هذا الشرح العقائد العضدية انهم يدعون البديهة
ويعتمدون الدلائل التنبيهية لم يصب ثم قال صاحب المواقف اما الوجود

فقالوا

فقالوا تخلل العدم بين الشئ ونفسه محال بالضرورة وقال الشارح الفاضل
تعليله اذ لابد للتخلل من طرفين متغايرين فيكون الوجود بعد العدم غير الوجود
قبله حتي يتصور تخلل العدم بينهما وعلي هذا فلا يكون المعاد هو المبتدأ بعينه
لان كلا منهما موجود مغاير لوجود صاحبه فهما موجودان متغايران فلا يكون
الموجود الاول بعينه معاد بعد عدمه والجواب انه لا معني لتخلل العدم ههنا
سوي انه كان موجودا زمانا ثم زال ذلك الوجود في زمان آخر ثم اتصف
به في زمان ثالث ومن هنا تبين ان التخلل في الحقيقة انما هو بين زماني العدم
بين زماني الوجود الواحد واذا اعتبر نسبة هذا التخلل الي المعدوم
مجازا كفاه اعتبار التغاير في الوجود الواحد بحسب زمانيه علي ان
دعوي الضرورة في حكم خالفه الجمهور من العقلاء غير مسموعة ولا يذهب
عليك ان تمشية ما ذكره في تتميم التعليل والجواب علي اصل التغاير بين زماني د ن
الوجود علي الماهية ولا اختصاص لما ذكره في هذه المسئلة بذلك الاصل علي
ما نبهت عليه فيما تقدم وقال الفاضل الطوسي في قواعد العقائد في تعليل
المنكرين لاستحالة تخلل العدم بين شئ واحد بعينه فاذن لا يكون المعاد
عين المبتدأ بل ان كان ولا بد فهو مثله وقال سيدنا الذي محمد الحمصي
انه ذلك ينتقض بالتذكر فان الحاصل في الذكر بعد النسيان هو ما ادركه
اولا بعينه وهو عود ولبس ذلك يصح لان التعدد ثانيا في الوجود

Copyright © King Saud University